الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس في الإدارة المالية والمصرفية

كلية إدارة الأعمال

جامعة المملكة

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 27-29 أكتوبر 2014

HC051-C2-R051

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 14

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 24

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 34

6. الاستنتاج 39

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر أن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة المملكة

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية إدارة الأعمال من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية بتاريخ 27–29 أكتوبر 2014؛ لمراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: (برنامج

بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية؛ برنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمحاسبة؛ وبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال).

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة بعد مراجعة برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، والملاحق التي قدمتها جامعة المملكة، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة المملكة في 12 مايو 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية إدارة الأعمال إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال الفترة 27–29 أكتوبر. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة المملكة بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتهم، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 24 أغسطس 2014.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في إدارة الأعمال، وفي التعليم العالي ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة المملكة من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز ودعم برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم

العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة المملكة أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة المملكة أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة المملكة على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والموظفين الإداريين في برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية إدارة الأعمال

تعدُّ كلية إدارة الأعمال واحدة من أربع كليات في جامعة المملكة. وقد تأسست الكلية في عام 2001؛ وفق رسالة تتمثل في أن تكون جامعة المملكة "جامعة رائدة في مجال إدارة الأعمال في البحرين، وتُعرف بمعاييرها العالية في البرامج الأكاديمية، والبحث العلمي، ومشاركة المجتمع"، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي. وتضم الكلية حاليًا قسميْن هما: قسم إدارة الأعمال، وقسم التمويل والمحاسبة. كما تطرح الكلية ثلاثة برامج بكالوريوس؛ هي: (بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية، وبكالوريوس في الادارة المالية والمحاسبة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال).

4.1 نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية

يُدار برنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية من قبل قسم التمويل والمحاسبة، وقد تم طرحه لأول مرة في شهر سبتمبر من العام الأكاديمي 2004–2005، بوجود 15 طالبًا ملتحقًا به. وقد خضع البرنامج للمراجعة في العام الأكاديمي 2012–2013، وتمخض عن تلك المراجعة القيامُ بالعديد من التغييرات. ويبلغ مجموع الطلبة الذين تخرجوا من البرنامج 182 طالبًا منذ بداية طرحه. وفي العام الأكاديمي 2011–2012، أُوقف القبول في البرنامج من قبل مجلس التعليم العالي. ويُدرَّس برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية باللغة الإنجليزية. كما أنَّ هناك 10 أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام كامل ويساهمون في تقديمه، إضافة إلى وجود ستة طلاب ملتحقين بالبرنامج وقت القيام بالزيارة الميدانية.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 لدى جامعة المملكة نصوصٌ واضحةٌ ومعبرةٌ عن أهدافها، وغاياتها، على مستوى المؤسسة والكلية. وهذه النصوص متوفرة، كما يمكن للطلبة والأساتذة الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، أو الكتيِّب الإرشادي للطالب. كما أنَّ إطار عمل برنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية يتوافق مع أهداف وغايات البرنامج، ومع مخرجات التعلُّم المطلوبة منه، والتي تدعم رسالة ورؤية الكلية. وقد خضع البرنامج للفحص والتمحيص؛ من أجل التأكد من أنه حديث، وأنه يعكس حاجات سوق العمل المحلية. وقد تفحَّصت لجنة المراجعة الأدلة التي تبيِّن أنَّ أهداف البرنامج مُشَكَّلةٌ وفقًا للنصوص المعبرة عن رسالة الكلية ورؤيتها. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ أهداف البرنامج منصوصٌ عليها بشكلٍ واضح، وأنَّها تساهم في تحقيق رسالة ورؤية الكلية والمؤسسة.

2.2 المنهج الدراسي لبرنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية منظَّم بشكلٍ جيد؛ لكي يتيح التدرج الدراسي من سنة إلى أخرى، ومن مقرر دراسي إلى آخر، مع تكليف الطلبة بأعباء عمل مناسبة لهم. ويتألف برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية من (129) ساعة معتمدة؛ موزعة كالآتي: (21) ساعة معتمدة للمتطلبات الجامعية، و(45) ساعة معتمدة لمتطلبات الكلية الإجبارية، و(51) ساعة معتمدة لمتطلبات التخصص، و(12) ساعة معتمدة للمقررات الاختيارية الأساسية. والبرنامج مُصمَّمٌ لكي يُمكِّن الطلبة من الحصول على مؤهلاتهم العلمية في غضون أربع سنوات. وقد خضع البرنامج لعدد من المراجعات؛ كان آخرها المراجعة التي تمت في العام الأكاديمي 2012–2013 . إلا أنَّ التغييرات التي أُدخلت في المنهج الدراسي بناءً على المراجعة الأخيرة ستنفذ عند قبول دفعة جديدة من الطلبة في البرنامج. والمنهج الدراسي الحالي مُصمَّمٌ لكي يتيح الموازنة بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق، وبين مهارات التواصل ومهارات التفكير النقدي. ومن الأمثلة على وجود هذا التوازن؛ التدرج الحاصل في المقررات الدراسية التمهيدية كـ "المحاسبة المالية والاقتصاد 1" إلى مقررات دراسية متقدمة بشكل أكثر مثل: "الأنظمة المالية الخليجية والصيْرفة الإسلامية". وفي ضوء هذه المقررات الدراسية الأخيرة، فإنه يتوقع من الطلبة إظهار قدرتهم على الجمع بين معارفهم ومهارتهم، وعلى التطبيق المناسب لهذه المعارف والمهارات في سياق الاقتصاد المحلي والإقليمي. ومن خلال تصميم

البرنامج وبُنيته، فإنَّ هناك أدلة واضحة على وجود أعباء دراسية مناسبة للطلبة. وقد تأكد ذلك خلال مقابلات لجنة المراجعة مع الطلبة. كما أن مجموعة المقررات الدراسية التي يتألف منها برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية تتوافق مع مجموعة مقررات دراسية لبرامج مماثلة في الادارة المالية والمصرفية تطرحها مؤسسات تعليمية أخرى مماثلة إقليميًّا وعالميًّا. كما يتيح المنهج الدراسي للطلبة كذلك مرونةً من حيث الانخراط في دراسة بعض الجوانب الخاصة وذات الصلة بتطلعاتهم المهنية، وذلك من خلال المقررات الدراسية الاختيارية. ولجنة المراجعة تثمِّن أنَّ المنهج الدراسي مُصمَّمٌ ليتيح تدرُّجًا دراسيًّا، وتوازنًا بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق، مع تكليف الطلبة بأعباء دراسية مناسبة لهم.

3.2 بوجه عام، فإنَّ المفردات الدراسية للمقررات على قدْرٍ جيد من السعة والعمق، وهي متوافقة مع برامج مماثلة محليا وعالميًّا، وقد قُدِّمت توصيفات هذه المقررات إلى لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. كما تبين هذه التوصيفات تنوعَ الموضوعات التي يغطيها المقرر الدراسي ومحتواه، وكذلك مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقرر الدراسي، وطرق التدريس، وطرق التقييم ومواءمتها مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هذه الموضوعات ذات صلة بالتخصص العلمي الذي يطرحه البرنامج، وأنَّها حديثة. وخلال المقابلات مع الأساتذة، أُبلِغت لجنة المراجعة أن البرنامج قد استفاد من مجموعة واسعة من الهيئات المرجعية في جامعات عالمية، كما استفاد من مراجعات هيئات اعتماد دولية. كما أنَّ هناك أدلة جيدة على وجود ممارسة أكاديمية للتواصل مع مجتمع الأعمال في البحرين، من خلال التدريب القائم على العمل لمدة ثمانية أسابيع، وعمل اتصالات أخرى مع عدد من الأطراف الخارجية، كدعوة المتحدثين الزائرين، وحضور ورش العمل، والمؤتمرات العلمية، والتي تدعمها الجامعة بشكلٍ جيد. ومن الأمثلة الأخرى التي تدل على وجود ممارسة أكاديمية جيدة تلك التي تتمثل في المقرر الدراسي للتخطيط المالي، حيث كانت هناك أدلة على المزج الجيد بين النظرية والتطبيق في سياق مناسب، والذي تضمن تنمية مهارات ريادة الأعمال، وتطبيق هذه المفاهيم على الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد أكدت مقابلات لجنة المراجعة مع الطلبة والخريجين أنهم قد استفادوا من جميع الممارسات العملية المذكورة أعلاه. ولجنة المراجعة تثمِّن أن يكون للمفردات الدراسية هذا القدر من السعة والعمق لدعم تقديم البرنامج.

4.2 مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج موضَّحةٌ في توصيف البرنامج. كما أنَّ هناك 15 مُخرَج تعلُّم مطلوبًا للبرنامج؛ مقسمة إلى أربع فئات؛ هي: المعرفة والفهم (A1-A4)، ومهارات خاصة بالتخصص (B1-B4)، ومهارات التفكير (C1-C4)، ومهارات عامة قابلة للنقل (D1-D3). وقد

أكدت المقابلات مع الأساتذة أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج قد تم اختيارها وتطويرها؛ للتأكد من أنها مشابهة لبرامج مماثلة، وأنها تغطي أهداف البرنامج وغاياته. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مناسبة، وأنها تغطي جميع الجوانب الرئيسة لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية، وأنها تتوافق مع مستواه ومحتواه. ومن ثمَّ فإنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج تتوافق بشكلٍ واضح مع أهدافه وغاياته. وتشمل الأمثلة على ذلك: التركيزَ على المعرفة والفهم، والمهارات المعرفية، والمهارات القابلة للنقل، والقِيم؛ مثل اخلاقيات العمل، والمشاركة المجتمعية. والتي تتوافق جميعها بشكلٍ واضح مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وخلال المقابلات، لاحظت لجنة المراجعة أن لدى أعضاء هيئة التدريس فهمًا واضحًا عن كيفية تمكن مخرجات التعلم المطلوبة للبرامج من تقديم أهدافه وغاياته. ولجنة المراجعة تُثمِّن مواءمة مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مع أهدافه وغاياته.

5.2 مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية منصوصٌ عليها بشكل واضح في توصيف المقررات الدراسية. كما أنَّ هناك أدلة جيدة على وجودِ تشكيلٍ فاعل لمخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتحويلها إلى مخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج، والتي بدورها، وكما ورد سابقًا، تتوافق مع أهداف وغايات البرنامج. وخلال المقابلات مع الأساتذة، أكَّدوا على أنهم يركزون على تطوير مهارات العمل الجماعي، والعرض الشفهي؛ للتأكد من أنَّ الخريجين يكتسبون مخرجات التعلُّم المطلوبة، وأنَّهم قادرون على المنافسة في سوق العمل. ومن الأمثلة ذات الصلة بذلك، مشروع التخرج، والذي ينطوي على مكوِّن العرض الشفهي بوصفه جزءًا من عملية التقييم. وقد تأكَّد ذلك خلال المقابلات مع أرباب العمل، والذين عبَّروا عن تقديرهم لمستوى خريجي البرنامج في جامعة المملكة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ الأساتذة قد ضمنوا مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى المقررات الدراسية والبرنامج، وأنَّ هناك جهدًا كبيرًا قد بُذِلَ؛ من أجل التأكد من أن هناك عملية تشكيل مناسبة قد حدثت لهذه المخرجات. وخلال المقابلات مع الطلبة، ظهر أن لديهم إدراكًا مناسبًا وفهمًا لأهمية مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية. وقد أكدت المقابلات التي أُجريت مع الطلبة أن هناك أيضًا مستوىً جيدًا من الفهم من أن مخرجات التعلُّم المطلوبة كان لها انعكاسٌ في تقيمهم. ولجنة المراجعة تقدِّر التشكيل الفاعل لمخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى المقررات الدراسية، وعلى مستوى البرنامج.

6.2 يتضمن برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية مقررًا للتدريب العملي؛ يتكون من ست ساعات معتمدة، ويمتد لفترة ثمانية أسابيع، حيث يتوقع من الطلبة إنهاء 200 ساعة من التدريب العملي كحد أدنى في مواقع العمل. وترى لجنة المراجعة أن عدد الساعات المعتمدة المخصصة

للتدريب العملي مرتفعٌ مقارنةً بمقدار العمل المتوقع من الطلبة. وقد أبلغ فريق تقديم البرنامج لجنة المراجعة أن هذه القضية قد تمت معالجتها في آخر مراجعة للبرنامج، إلا أنَّ نتائجها لم تُنفَّذ حتى الآن. وعلى الطلبة إكمال 105 ساعة دراسية معتمدة قبل الالتحاق ببرنامج التدريب العملي. كما أنَّ لدى الكلية إجراء خاصٌّ بالتدريب العملي ينص على أنَّ 30% من درجة تقييم التدريب العملي يمنحها المشرف الصناعي، في حين يمنح المشرف الأكاديمي الـ 70% المتبقية من الدرجة. وعلى الطلبة أن يقدِّموا تقارير أسبوعية إلى مشرفيهم الأكاديميين. وإضافة إلى ذلك، يتوجب على الطلبة تقديم تقرير نهائي عن التدريب العملي أمام لجنة داخلية؛ لتقييم تدريبهم العملي؛ يختارها مجلس الكلية. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة العديد من الوثائق ذات العلاقة بالتدريب العملي؛ تشمل تقارير الزيارات الميدانية، وعينات من أوراق تقييم التدريب العملي. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ هناك أجراءً منصوصًا عليه بشكلٍ جيد حول برنامج التدريب العملي، وهذا الإجراء مُنفَّذ بفاعلية. كما تنص توصيفات المقررات الدراسية على أن التدريب العملي يمكِّن الطلبة من الربط بين النظرية والتطبيق، والتأمل فيما تعلموه. وقد كشفت المقابلات مع أرباب العمل والخريجين من أن برنامج التدريب العملي لم يُكْسِبِ الطلبةَ الخبرةَ العمليةَ، أو مهارات التواصل الاجتماعي والمهارات الشخصية فحسب، بل إنَّه مهَّدَ الطريقَ أمام بعض الخريجين لضمان فرصة عمل في الشركات التي تدربوا فيها. ولجنة المراجعة تشعر بالرضا عن الترتيبات الحالية لبرنامج التدريب العملي؛ لكنها توصي فريق تقديم البرنامج بأن يشمل برنامج التدريب العملي المزيد من المهام والواجبات؛ لربط النظرية بالتطبيق؛ من أجل تعزيز خبرات تعلُّم الطلبة. ولجنة المراجعة توصي بأن تنفِّذ جامعة المملكة الساعات المعتمدة المعدَّلة المخصصة لبرنامج التدريب العملي.

7.2 يسترشد برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية بسياسة الجامعة الخاصة بطرق التعليم والتعلُّم، والتي توثِّق مجموعة من مبادئ وطرق التدريس، التي تناسب تقديم البرنامج؛ من أجل تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة الخاصة بهذه الدرجة. وخلال المقابلات مع الأساتذة والطلبة، تأكَّدت لجنة المراجعة من أنهم جميعًا على درايةٍ كاملة بهذه السياسة وبتنفيذها. ومن خلال الزيارة الميدانية، قد كان واضحًا أنَّ هناك التزامًا من جانب فريق تقديم البرنامج على تشجيع الطلبة على المشاركة في طرق التعليم والتعلُّم المستخدمة. وقد كان ذلك واضحًا في عدد من المقررات الدراسية، حيث تم إدخال العمل الجماعي ودراسات الحالة ضمن طرق تدريس البرنامج. والأمثلة على ذلك تشمل: أخلاقيات العمل، والتخطيط لحاجات التقاعد، والأنظمة المالية الخليجية، والصيْرفة الإسلامية، والإدارة المالية العالمية. وقد عكس تقييم مقررات برنامج البكالوريوس في

الادارة المالية والمصرفية هذه الطرق المختلفة بشكلٍ جيد. وقد أكَّدت المقابلات مع الطلبة والخريجين الاستخدام المناسب لمجموعة واسعة من الطرق كمشاركة الطلبة في المناقشات الصفية، واستخدام دراسات الحالة، وتشجيع الطلبة على المزيد من المطالعات والبحث، ودعم الطلبة؛ لكي يصبحوا متعلمين مستقلين. وقد أشار الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أن طرق التعليم والتعلُّم المختلفة هذه قد أتاحت لهم ربط النظرية بالتطبيق، وجعلتهم على اطلاع بالقضايا الدولية الراهنة. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن التعلُّم المستقل لا يلقى تشجيعًا كاملاً من قبل الأساتذة. ولذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بأن يقوم فريق تقديم البرنامج بمحاولة خلق وتطوير المزيد من الفرص لواجبات التعلُّم المستقل؛ من أجل تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج بشكلٍ كامل. وبعد مراجعة عينات من ملفات المقررات الدراسية، تلاحظ لجنة المراجعة أن سياسة التعليم والتعلُّم مُنفَّذة بصورة منظَّمة في جميع مقررات برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية. ولجنة المراجعة تثمِّن أن هناك سياسة مناسبة للتعليم والتعلُّم مُطبَّقة في جميع المقررات الدراسية؛ لدعم تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وأهداف ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.

8.2 لدى البرنامج سياسة وإجراءات تقييم منصوصٌ عليها بوضوح؛ للتأكد من مستوى إنجازات الطلبة. وتشمل الأدوات التقييمية طرق التقييم التكويني والتجميعي، وهي مقسمة إلى المشاركة الصفية بنسبة (5%)، والواجبات ودراسات الحالة بنسبة (10%)، والاختبارات القصيرة بنسبة (20%)، وامتحان منتصف الفصل بنسبة (25%)، والامتحان النهائي بنسبة (40%)، كما توجد أدلة على تنفيذ ممارسة جيدة فيما يتعلق بامتحان منتصف الفصل، حيث تمنح الدرجات للطلبة، ويُطلب منهم التأمل في استحقاقهم درجاتهم، وتقديم رأيهم بخصوص التقييم وعملية التصحيح. وتخضع الامتحانات للتدقيق الداخلي والخارجي، كما أنَّ هناك نظامًا عادلًا وشفافًا وآليةً منضبطة لمنح الدرجات لأعمال الطلبة. كما أنَّ لدى الكلية سياسة فاعلة وإجراءً في تقديم التغذية الراجعة في الوقت المناسب للطلبة. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح الاساتذة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية أنه ووفقًا لضوابط الجامعة فإنه يحق للطلبة المطالبة بإعادة تصحيح أوراق إجاباتهم الخاصة بالامتحان النهائي، والاعتراض والتظلم على تقييم درجاتهم. وتلاحظ لجنة المراجعة أن الطلبة على دراية كاملة بسياسة التقييم وتحديد الدرجات في جميع أنواع التقييمات بما فيها المشاركة الصفية، والمشروعات، والاختبارات القصيرة، والواجبات، والامتحانات. إلا أنَّ لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح فيما يتعلق بسياسة الكلية الخاصة بالتقييم، وتخصيص نفس القيم الوزنية للدرجات في عموم المقررات الدراسية، بصرف النظر عن مستوى المقرر، ومحتواه، ونوع

مخرجات التعلُّم المطلوبة المراد تحقيقها في ذلك المقرر. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بأن تعدِّل نظامها الحالي لتوزيع الدرجات حسب الأنواع المختلفة من التقييمات لجميع مقررات البرنامج؛ للتأكد من أن تخصيص القيمة الوزنية للدرجة يتناسب مع نوع المقرر، ومستواه، ومخرجات التعلُّم المطلوبة الواجب على الطلبة تحقيقها في كل مقرر دراسي. كما قُدِّمت للجنة المراجعة استمارة تتعلق بسياسة الانتحال الأكاديمي، إلى جانب استمارة الإفصاح عن الانتحال الأكاديمي، والتي يتوجب على الطلبة تعبئتها عند تقديم أعمالهم. ولجنة المراجعة تقدِّر أن هناك سياسات وإجراءات شفافة ومعروفة جيدًا للطلبة والأساتذة، وتقديم تغذية راجعة للطلبة، والتي تشمل مكونات التقييم التكويني.

9.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف البرنامج منصوصٌ عليها بشكلٍ جيد، وتساهم في تحقيق رسالة ورؤية الكلية والجامعة.
- المنهج الدراسي مُصممٌ بصورة جيدة، ويتيح التقدم الدراسي، كما يتيح توازنًا بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق، مع تكليف الطلبة بأعباء دراسية مناسبة لهم.
- المفردات الدراسية ذات درجة جيدة من السعة والعمق؛ لتعزيز تقديم برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.
- مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج متوافقة بشكل واضح مع اهداف وغايات البرنامج.
- هناك تشكيل فاعل لمخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى المقررات الدراسية، وعلى مستوى البرنامج.
- سياسة طرق التعليم والتعلُّم مطبَّقة في جميع المقررات الدراسية؛ لدعم تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، وأهداف ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.
- هناك إجراءٌ منصوصٌ عليه بوضوح لبرنامج التدريب العملي، وهو مُنفَّذ بشكلٍ فاعل.
- سياسة وإجراءات التقييم شفافة ومعروفة جيدًا للطلبة والأساتذة، وتشمل عناصر التقييم التكويني مع تقديم التغذية الراجعة للطلبة.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- التأكد من أنَّ برنامج التدريب العملي يشمل المزيد من الواجبات لربط النظرية بالتطبيق؛ لتعزيز خبرات تعلم الطلبة.
- تنفيذ التعديل المقترح لعدد الساعات المعتمدة لبرنامج التدريب العملي.
- خلق وتطوير فرص جديدة لواجبات التعلُّم المستقل؛ من أجل تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج بشكلٍ كاملٍ.
- تعديل التوزيع الحالي للدرجات في الأنواع المختلفة من التقييم في عموم مقررات برنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية؛ لتكون ملائمة لنوع ومستوى كل مقرر دراسي، ومخرجات التعلُّم المطلوبة في ذلك المقرر.

11.2 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 يتم القبول في برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية وفقًا لسياسة القبول الخاصة بجامعة المملكة. وهذه السياسة منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، كما إنها موجودة في الكُتيِّب الإرشادي للطالب، وتتم مراجعتها دوريًّا. كذلك هناك إجراءٌ تفصيليٌّ للقبول موجودٌ في إجراء القبول الخاص بالجامعة خاصٌّ بالطلبة المنقولين. وتقسم سياسة القبول الطلبة المتقدمين إلى فئتيْن: الطلبة الحاصلون على معدل 65% فأكثر في الثانوية العامة، وأولئك الحاصلون على معدل أقل من 65%. وعلى طلبة الفئة الأولى أن يجتازوا مقابلة تهدف إلى تحديد إذا كان المتقدم مناسبًا للالتحاق ببرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية أم لا، كما يتوجب على المتقدم بعدها النجاح في اختباريْ قبول في اللغة الإنجليزية والرياضيات؛ ليكون قادرًا على التسجيل في البرنامج. وإذا ما أخفق المتقدم في أحد هذه الاختبارات، فسيُمنحُ قبولاً مشروطًا يتوجب عليه خلاله دراسة مقرر في اللغة الإنجليزية والرياضيات التأسيسية، ومقررات متطلبات جامعية. أما الطلبة المتقدمون للالتحاق بالبرنامج والذين تقل معدلاتهم عن 65%، فعليهم اجتياز مقابلة؛ للحصول على تسجيل مشروط على أن يدرسوا برنامجًا تأسيسيًّا يتكون من اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وإدارة الأعمال التأسيسية، والرياضيات التأسيسية؛ من أجل تقوية مهاراتهم وخلفياتهم الدراسية. أمَّا الطلبة الحاصلون على (5.5) في اختبار الآيلتس (IELTS)، أو (550) –على الأقل – في اختبار التوفل (TOEFL)، فسيتم إعفاؤهم من اختبار اللغة الإنجليزية. وقد كان واضحًا من خلال المقابلات التي أُجريت مع الأساتذة والطلبة أنَّهم كانوا على دراية كاملة بسياسة القبول في البرنامج، وأكدوا وجود الإجراءات المتخذة للالتحاق ببرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية. ولجنة المراجعة مقتنعة أن متطلبات سياسة القبول شفافة ومناسبة.

2.3 درست لجنة المراجعة سجل مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج، ولاحظت أنه يتطابق بشكلٍ عام مع أهداف وغايات البرنامج. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن هناك سجلا تفصيليًّا لمواصفات الطلبة؛ يتم إنشاؤه من قِبل قسم القبول والتسجيل. وتتضمن هذه السجلات التفصيلية معلومات عن الخلفية الدراسية للطلبة، إضافة إلى أي خبرات عملية ذات صلة، أو تدريب آخر يمكن أن يشير إلى وجود توافق جيد مع البرنامج. وخلال المقابلات مع الأساتذة، أكَّدوا على أن هذه السجلات التفصيلية عن الطلبة تُستخدم في إثراء أعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية،

والمرشدين الأكاديميين، والموجهين الاجتماعيين للطلبة بتفاصيل عن كل طالب على حدةٍ، وأنها يمكن أن تستخدم لتعزيز تدريس المقرر، وارشاد الطلبة. ولجنة المراجعة مقتنعة أن مواصفات الطلبة المقبولين تتطابق مع أهداف وغايات البرنامج. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم الكلية بعمل دراسة لتقييم أداء الطلبة مقابل سجلهم الأكاديمي عند انضمامهم الى البرنامج لتحسين عملية تسجيل الطلبة واتخاذ القرارات المناسبة.

3.3 يقدِّم تقرير التقييم الذاتي مخططًا يوضح بُنية الهيكل الإداري، والأدوار والمسئوليات المختلفة المكلف بها كل أستاذ من الأساتذة. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن هذه الأدوار محددة بشكلٍ واضح في توصيفات أعمال الأساتذة. كما تلاحظ لجنة المراجعة – من خلال مقابلات متنوعة مع كبار المديرين والأساتذة – أن هناك خطًّا واضحًا للهيكل الإداري معمولًا به في البرنامج. ويُدار البرنامج من قِبل رئيس مجلس القسم، كما تُدار المقررات الدراسية المنفردة من قِبل أعضاء هيئة تدريس معينين لهذا الغرض، في حين تُدار المقررات الدراسية ذات المجموعات المتعددة من قِبل منسقي مقررات معينين لهذا الغرض؛ تكون مسئوليتهم التأكد من أنَّ المقررات الدراسية حديثة، وأن مخرجات التعلُّم المطلوبة متحققة بالكامل في هذه المقررات. كما توجد هناك بُنية عاملة للجان الأكاديمية تشمل: مجلسًا لقسم التمويل والصيْرفة، ولجنة مراجعة ومراقبة المناهج الدراسية، ولجنة الامتحانات، ولجنة التظلمات. وقد تفحَّصت لجنة المراجعة العديد من الأدلة التي توضح مدى فاعلية هذه اللجان، وهي مقتنعة بالترتيب الحالي؛ كونه يسهل عملية إدارة البرنامج. ولجنة المراجعة تثمِّن أن البرنامج يُدار بطريقة حسنة من خلال خطوط واضحة للمسئوليات والمحاسبة ضمن البُنى ذات الصلة بإدارة برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.

4.3 يقوم بتدريس مقررات البرنامج الدراسية عددٌ من أعضاء هيئة التدريس، الذين يمتلكون تنوعًا مناسبًا من التخصصات؛ لتدريس البرنامج. كما أنَّ هناك 10 أساتذة يعملون بدوام كامل؛ أحدهم بدرجة أستاذ، و(3) أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، و(5) أعضاء بدرجة أستاذ مساعد، وعضو واحد بدرجة محاضر؛ وجميعهم يساهمون في تقديم البرنامج، إضافة لعضو واحد يعمل بدوام جزئي. كما أنَّ هؤلاء الأساتذة مسئولون عن تقديم البرنامجيْن الآخريْن اللذيْن تطرحهما الكلية، وهما: برنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمحاسبة، وبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. إلا أنه وبسبب العدد القليل من الطلبة الموجودين في الكلية حاليًا، فإن نسبة عدد

الأساتذة إلى أعداد الطلبة هي 1:3. وقد أكدت السِّير الذاتية للأساتذة الذين يدرِّسون في البرنامج أنهم يمتلكون مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية المناسبة لتدريس البرنامج، مع امتلاك بعضهم خبرةً في مجال التدريس الأكاديمي تُقدَّر بـ 20 سنة تقريبًا. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة المملكة تلتزم بالحدود المنصوص عليها، حيث يدرِّس الأساتذة بدرجة أستاذ (9) ساعات معتمدة في الأسبوع، ويدرس الأساتذة المشاركون (12) ساعة معتمدة، والمحاضرون/ المدرسون (18) ساعة معتمدة في الأسبوع، وهو أمر مناسب حاليًا في ظل وجود هذا العدد المحدود من الطلبة. وتوفر سياسات جامعة المملكة للأساتذة دعمًا لتقديم ورقة بحثية واحدة في المؤتمرات على المستوى الإقليمي/ العالمي سنويًّا. وقد تفحَّصت لجنة المراجعة بعض الخطط البحثية الفردية للأساتذة ، وراجعت نوعية الأبحاث التي قام بها الأساتذة ، ولاحظت أنها ذات صلة بتخصصاتهم. ولجنة المراجعة تقدِّر سنوات الخبرة التدريسية الطويلة لبعض الأساتذة، والتنوع في تخصصاتهم؛ الأمر الذي ساهم بفعالية في تعزيز تقديم البرنامج.

5.3 يُعدُّ قسم الموارد البشرية في جامعة المملكة الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسات ذات العلاقة بتوظيف، وتقييم، واستبقاء، وترقية الأساتذة. ويوضح تقرير التقييم الذاتي النهج الاستباقي في توفير الأساتذة، والذي تتصدره خطة أولية للقوى العاملة يعدها مجلس القسم، ويتم اعتمادها من قبل مجلس الكلية، ومن ثم العميد. بعد ذلك، تُرفع توصيات العميد إلى قسم الموارد البشرية للمصادقة النهائية وإجراء اللازم. وخلال المقابلات، أوضح الأساتذة أن رئيس القسم هو المسئول عن إعداد خطة العمل، وبيان الاحتياجات التفصيلية لتقديم البرنامج. ولدى جامعة المملكة نظام تقييم رسمي تتبنى بموجبه نظام التقييم 360. وتتكون استمارة التقييم من: تقييم النَّظير، والتقييم الذاتي، وتقييم المسئول المباشر. وتلاحظ لجنة المراجعة أن تقييم الأساتذة يتمُّ بصورة منتظمة. وقد أوضحت المقابلات مع الأساتذة أن تقييم الطلبة لكيفية وطرق تدريس المقرر يساعد في ترقية أعضاء هيئة التدريس. كما أنَّ هناك سياسة واضحة للترقية تحدد المعايير المطلوبة والإجراءات المُتَّبِعة في عملية الترقية. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ هناك سبعة موظفين قد تمت ترقيتهم خلال السنوات الثلاث الأخيرة. كما قامت لجنة المراجعة بمراجعة محاضر اجتماعات لجنة الترقيات في الجامعة. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدَّمة، استنتجت لجنة المراجعة أن لدى الجامعة سياسات وإجراءات مُحكمة وشفافة؛ للتأكد من توظيف، وتقييم، وترقية، واستبقاء الأساتذة. كما يتمُّ تعريف وتهيئة الأساتذة الجدد بواسطة الأساتذة الاقدم في الجامعة في غضون شهر واحد، قبل أن يبدؤوا فصلهم الدراسي الأول من

التدريس، يتم بعد ذلك تحويلهم إلى رئيس القسم، والذي سيكون مسئولاً عن إعداد خطة العمل الخاصة بهم. وخلال المقابلات، أكد الأساتذة عن رضاهم عن العملية التعريفية. وعلاوة على ذلك، فإنَّ جامعة المملكة قد طوَّرت إجراءً ووثيقةً لسياسة تطوير الأساتذة. وتنص الأخيرة على أنه في وسع جميع الأساتذة حضور مؤتمر عالمي واحد على الأقل في كل عام. وإضافة إلى ذلك، فإن 20% من وقت الأساتذة مخصص لتمكينهم من العمل في أنشطة بحثية وعلمية. وقد أظهر الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة دراية كاملة وفهمًا واضحًا لهذه السياسات والإجراءات. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ إجراءات التوظيف، والاستبقاء، والترقية كافية؛ من أجل تقديم فاعل لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.

6.3 يذكر تقرير التقييم الذاتي تفاصيل عن طبيعة المعلومات المُقدَّمة من قبل برنامج تخطيط موارد المؤسسة (ERP)؛ من أجل تنظيم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقبول والتسجيل، والأمور المالية، وخدمات المشتريات، والموارد البشرية. كما يمكن الدخول إلى نظام برنامج تخطيط موارد المؤسسة من خلال التقنية التفاعلية (ATS)، والتي تعتمد على لغتيْ Oracle و Java . وخلال المقابلات، أشار الأساتذة إلى أن هناك تدريبًا يقدَّم لهم؛ لمساعدتهم في استخدام هذا البرنامج، وأنَّ هناك كلمة مرور خاصة للتحكم في دخول المستخدمين، ومستوى التفويض المتاح لكل منهم. وتستخدم الكلية نظام معلومات الطلبة (SIS)، والذي ينطوي على خمس وظائف هي: القبول، التسجيل، الدرجات، الشئون الأكاديمية، والمتابعة الأكاديمية. وتشمل الأخيرة معلومات عن متابعة الطلبة، وبيانات عن عدد مرات التوقف عن الدراسة / الإنذار الأكاديمي التي حصل عليها الطالب، وتقييمات المقرر الدراسي/ عضو هيئة التدريس، والأدوار الإرشادية والشئون المتعلقة بعموم بُنية البرنامج، والمعدل التراكمي للدرجات (GPA)، وعمليات التخرج. وخلال الزيارة الميدانية، أُتِيحَتِ الفرصةُ للجنة المراجعة للاطلاع على نظام مخطَّط موارد الجامعة، ونظام معلومات الطلبة. ولجنة المراجعة تُقرُّ أن برنامج تخطيط موارد الجامعة يمكن الوصول إليه، وأنه آمن، وأنه يتيح للموظفين استخدامه بشكل مناسب.

7.3 يوضح تقرير التقييم الذاتي أن لدى جامعة المملكة سياسات وإجراءات مطبقة؛ لضمان أمن سجلات الطلبة. وتشمل هذه السياسات والإجراءات سياسة للاحتفاظ بالسجلات، وسياسة التقييم وإجراءاته، وإجراء التخزين الاحتياطي، وإجراء الأرشفة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هذه السياسات والإجراءات جميعها تمثل مجموعة شاملة من المبادرات المدعومة باستخدام نظام فاعل ومتكيِّف للحلول التقنية (ATS). كما علِمت لجنة المراجعة أيضًا من خلال المقابلات أن لدى جامعة

المملكة خطة استرجاع في حالات الكوارث؛ يتم خلالها التخزين الاحتياطي بصورة دوريَّة؛ لتجنب أي فقدان محتمل للبيانات في حالات الكوارث كالحرائق. كما أنَّ هناك نظاميْن اثنيْن للتخزين الاحتياطي للسجلات داخل الجامعة وخارجها؛ الأول داخل الحرم الجامعي لجامعة المملكة، والآخر في حرم جامعي محلي آخر. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن لدى جامعة المملكة إجراءات عديدة فيما يتعلق بالخصوصية عند تبادل المعلومات؛ يتم خلالها تنفيذ آلية معروفة للتخويل بالاستخدام؛ لحماية أمن البيانات. أما دقة نتائج الطلبة فيتم تحقيقها من خلال برنامج يدعى "Edugate"، ضمن برنامج الـ ATS. وعلاوة على ذلك، وقبل الموافقة على الدرجات، يلزم مراجعتها بصورة مستقلة من قبل رئيس القسم، ثمَّ تُرسل إلى عميد الكلية لغرض المصادقة عليها. كما أنَّ هناك عملية تحقق نهائية تتم من قبل قسم القبول والتسجيل، ثمَّ بعد ذلك يتم رفع الدرجات على النظام، ويستطيع الطلبة الاطلاع عليها. ولجنة المراجعة مقتنعة بالترتيبات المُطبَّقة لحماية سجلات الطلبة. وقد أكدت المقابلات مع الأساتذة والموظفين الإداريين تنفيذ إجراءات الموافقة على الدرجات والتحقق منها. وبناءً على مقابلات الأساتذة، لم تكن هناك أي تقارير تفيد بوقوع حوادث أمنية؛ نظرًا لأنَّ كلًّا من نظام الـERP و SIS محميان بمجموعة من التطبيقات الأمنية والـ firewall، وأن التطبيقات الأولية والنهائية تتم من خلال شبكتيْن منفصلتيْن للمعلومات. وعند تفقدها لمرافق الجامعة، أُبلِغت لجنة المراجعة أن لدى جامعة المملكة غرفتيْن لأرشفة وتخزين وحماية سجلات الطلبة والوثائق المهمة الأخرى. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن هناك سياسات وإجراءات مُنفَّذة؛ لضمان أمن سجلات الطلبة ودقة النتائج.

8.3 قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في الحرم الجامعي، وقد لاحظت – خلال الزيارة الميدانية وأثناء الجولة التفقدية –أن المصادر الطبيعية والمادية (المكتبة، مكاتب الأساتذة، 15 قاعة محاضرات مزودة بأجهزة العرض الإلكترونية، قاعة متعددة الأغراض للحلقات النقاشية ، وورش العمل، والحرم الجامعي المزود بخدمة الـ Wi-Fi، ومكان مخصص لبيع الكتب) كلها كافية من حيث العدد، والمساحة، والطراز، والمعدات بما يتلاءم وحاجات البرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ الجامعة قد خصصت مساحة جيدة داخل الحرم الجامعي؛ تشمل: أماكن لاستراحة الطلبة، حيث يتمكنون من التواصل مع بعضهم البعض، والعمل على مشروعاتهم، أو ممارسة لعبة تنس الطاولة. وهذا بدوره يهيئ بيئة صالحة وداعمة للطلبة والأساتذة. كما أنَّ مصادر المكتبة، ومصادر التعلُّم جديدة، وتخلق بيئة مشجعة ومحفزة على الدراسة. وخلال الجولة التفقدية، قامت لجنة المراجعة بمراجعة مجموعة من مصادر المكتبة المتوفرة للطلبة بما فيها الكتب، والكتب الإلكترونية، والمجلات والدوريات العلمية، وقواعد البيانات، والمواد السمعية – البصرية،

والمصادر الإلكترونية ذات الاستخدام المفتوح. ولجنة المراجعة تقدِّر مستوى الاستثمار في قواعد البيانات مثل قاعدة بيانات Business Source Elite، الخاصة بالأعمال والتي تتيح الاطلاع الكلي على 1000 مادة منشورة في مجال الأعمال. وتُعدُّ هذه القاعدة أداة مفيدة جدًّا للتدريس والبحث العلمي. وفيما يتعلق بالمصادر الطبيعية، فهناك أربعة مختبرات حاسوب تحتوي على 98 جهاز حاسوب، وكل مختبر يتسع لـ 25 طالبًا، وهي تستخدم البرامج التي توفرها الجامعة. كما تشمل المرافق التقنية برنامجًا للكشف عن الانتحال الأكاديمي (Turn-it-in)، وتطبيقات Google، والإشارات الرقمية(IP TV) ، وشاشة عرض تلفزيونية، إلى جانب مجموعة واسعة من البرمجيات العامة، والبرمجيات الخاصة ببعض الموضوعات. ولجنة لمراجعة مقتنعة بالقدر الموجود من مواد التعلُّم الإلكتروني الخاصة بالمقررات الدراسية، والاشتراك في المجلات والدوريات العلمية، والإمكانية الكبيرة المتاحة للطلبة للوصول إلى هذه المصادر. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن هناك سياسة مطبقة تفيد بألا يتجاوز عدد الطلبة في الصف الواحد عن 38 طالبًا؛ وذلك من أجل تعزيز خبرات تعلُّمهم. ولجنة المراجعة تُقرُّ أن لدى الجامعة مرافق مادية وطبيعية كافية لدعم البرنامج، وتعزيز خبرات تعلُّم الطلبة.

9.3 يُستخدم نظام (LABSTATS) لمتابعة استخدام المختبرات، ومتابعة مصادر التعلُّم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية. كما تستخدم البيانات المستخلصة من نظام إدارة التعليم لمراقبة استخدام منصة التعلُّم الإلكتروني. كما يقدم نظام "متابعة استخدام المختبرات" تقارير تشمل بيانات حول ما يتوفر من هذه المصادر، واستخدام المصادر المتاحة، والحاجة إلى مصادر إضافية متى كان ذلك ضروريًّا. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التقارير تقدم بيانات حول عدد مرات الدخول لهذه البرمجيات لكل كلية، ولكل تخصص، ومستويات الاستخدام للأنواع المختلفة من هذه البرامج. كما تشترك الجامعة في نظام التحكم باستخدام المكتبة (LACS)، والذي يقدم بيانات بخصوص أعداد المستخدمين بالنسبة للأساتذة والطلبة من جميع الكليات، بما في ذلك المدة الزمنية لهذا الاستخدام. كما يوجد منسِّق متفرغ للعمل على نظام إدارة التعلُّم، والذي أوضح للجنة المراجعة كيفية استخدام هذا النظام. وقد تم تطوير هذا النظام باستخدام منصة Moodle Open Source، والتي يمكن تطويرها بشكل أكثر؛ من أجل تصميم نماذج مناسبة لإعداد التقارير الخاصة باستخدام التعلُّم الإلكتروني، وضمان الدخول المناسب لهذا النظام. ولجنة المراجعة تقدِّر أنظمة المتابعة الكافية والمستخدمة؛ للتعرف على مدى استخدام مصادر التعلُّم الإلكتروني والمصادر الإلكترونية الأخرى، وتشجع الكلية على الاستفادة بشكل أكثر من التقارير التي تقدمها هذه الأنظمة في عملية اتخاذ القرارات.

10.3 وكما ورد سابقًا، فإنَّ المكتبة تقدِّم خدمات متنوعة للطلبة والأساتذة فيما يتعلق بالاستعارة، والتصوير، وتزويد المعلومات، والتعريف بالمكتبة. كما تُعقد جلسات التعريف بخدمات المكتبة بصورة منتظمة؛ لتعريف المستخدمين بمجموعة خدمات المكتبة، وبشكل عام حول كيفية إيجاد واستخدام المعلومات بصورة فاعلة. كما أعدت المكتبة أدلة إرشادية خاصة بالموضوعات، والنشرات المؤسسية، والأدلة الإرشادية للمستخدمين. وقد أكدت الزيارة الميدانية أن أساتذة جامعة المملكة متحمسون، ومؤهلون، وأنَّ لديهم الخبرة في دعم عملية التعلُّم وكذلك دعم بيئة البحث العلمي للمكتبة، وهي جديدة وتستوعب المقتنيات المكتبية الحالية والمستقبلية. كما أنَّ للمكتبة اشتراكات في مجموعة مختارة من المصادر الإلكترونية، وخدمة الإنترنت اللاسلكي، وكذلك هناك أجهزة كافية لتقنية المعلومات والاتصال؛ لتسهيل عمليتيْ التعلُّم والبحث. وخلال الزيارة الميدانية، علِمت لجنة المراجعة أن مصادر المكتبة التي يوصي بشرائها أعضاء هيئة التدريس يتمُّ شراؤها دائمًا. كما أكدت الزيارة الميدانية أيضًا أن القاعات الدراسية، ومختبرات الحاسوب مجهزة بشكلٍ مناسب، ومزودة بالمصادر الكافية، وأنَّ الأساتذة المعينين لها يتواجدون دائمًا لتقديم الدعم للطلبة في عملية استخدام نظام التعلُّم الإلكتروني، والبرمجيات الأخرى في المختبرات. كما توجد هناك خدمة لتقديم الاستشارات النفسية الداعمة للطلبة ذات مصادر كافية، وتشمل: تدريس الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين هم بحاجة لرعاية خاصة، ووجود مرافق مكتبية مناسبة لهم، ودعمهم بأجهزة حاسوب ذات وسائط متعددة، ومنضدة للعرض، وتوفر الرفوف التي يمكنهم الوصول إليها. كما توجد ممرات للكراسي المتحركة، والكراسي الكهربائية، وممرات لاستخدام الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. وخلال جولتها التفقدية في مرافق المؤسسة، لاحظت لجنة المراجعة أن هناك مركزًا طبيًّا، إضافة إلى وجود ممرضة مخصصة للعمل فيه، وهي تتواجد خلال النهار. وأثناء المقابلات، أثارت لجنة المراجعة قضية تواجد الممرضة في الفترات المسائية، وكيفية التعامل مع الحوادث حال وقوعها عندما لا تتواجد الممرضة في الجامعة. وقد اقتنعت اللجنة أنَّ هناك ترتيبات بديلة مُطبقة لهذا الغرض. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود هذه الترتيبات، كما تثمِّن توفر الدعم الذي تقدمه المكتبة، ومركز الرعاية الصحية، ومرافق تقنية المعلومات.

11.3 في بداية كل فصل دراسي، يقدِّم مكتب العميد لشئون الطلبة برنامجًا تعريفيًّا؛ تتاح الفرصة من خلاله لجميع الطلبة، بمن فيهم الطلبة المنقولون من مؤسسات أخرى، للقيام بجولة تفقدية في الحرم الجامعي للاطلاع بأنفسهم على مرافق الجامعة، كما يتمُّ تعريفهم بالأساتذة والموظفين

الإداريين. وتلاحظ لجنة المراجعة أن عميد الكلية، والأساتذة، ورؤساء الأقسام جميعهم يشاركون في العملية التعريفية. كما يتم ابلاغ الطلبة بالقضايا المتعلقة بالسلوك، وضوابطه، والمقررات الدراسية الاختيارية والأساسية، ومقررات المتطلبات السابقة، وتوزيع الدرجات، وكيفية حساب المعدل العام للدرجات، وإجراءات سحب/ إضافة المقررات الدراسية. كما يتمُّ تعريف جميع الطلبة بمرشديهم الأكاديميين، كما إنَّهم يُسلَّمون نسخًا من الكُتيِّب الإرشادي للطالب للمزيد من المعلومات. وخلال المقابلات، أكد الطلبة تنفيذ اليوم التعريفي، وقد أشادوا بجهود الجامعة في تنظيمه وتنفيذه. كما أشاروا إلى أنهم يتلقون تشجيعًا على الاستفادة من جلسات المتابعة التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس من وقتٍ إلى آخر. ولجنة المراجعة تُثمِّن الترتيبات الحالية للبرنامج التعريفي للطلبة الجدد، والطلبة المنقولين.

12.3 تتم متابعة التقدم الدراسي للطلبة بصورة مستمرة من قبل إدارة القبول والتسجيل، وعميد الكلية، ورئيس القسم، إضافة إلى المرشدين الأكاديميين للطلبة. ويتم تشخيص الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا"؛ ممن حصلوا على معدلٍ تراكميٍّ لمجموع الدرجات بمقدار 2.00، أو أقل في أي فصل من الفصول الدراسية خلال فترة دراستهم في برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية. وخلال الزيارة الميدانية، قُدِّمت للجنة المراجعة السياسة والإجراءات المتعلقة بالطلبة "المتعثرين أكاديميًّا"، وكلاهما ينصَّان بوضوح على المسئوليات الأساسية لكلٍّ من الطالب، وإدارة القبول والتسجيل، والعميد، والمرشد الأكاديمي في تشخيص هؤلاء الطلبة، وتقديم الدعم المناسب لهم. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ سياسة الجامعة تنصُّ على إعفاء الطلبة الذين أكملوا 75% من مجموع الساعات المعتمدة المطلوبة من الفصل من البرنامج؛ شريطة ألا يقلَّ المعدل التراكمي لمجموع درجاتهم عن 1.8. كما يُسمح لهؤلاء الطلبة بإعادة التسجيل في المقررات الدراسية التي رسبوا فيها؛ من أجل رفع معدلهم التراكمي على ألَّا تتجاوز مدة الدراسة 8 سنوات. وعلى المرشد الأكاديمي أن يلتقي بطلبته بصورة منتظمة، وأن يكون لديه سجلٌّ مُحدَّث عن تقدمهم الدراسي. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة عينات من سجلات الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا"، وقد كان واضحًا أنَّ هناك إجراءات مناسبة قد تم اتخاذها بهذا الخصوص. وقد أكدت المقابلات مع الطلبة أنَّ لديهم دراية كاملة بسياسة الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا"، كما أشاروا إلى أنهم دائما يتلقون الدعم والنُّصح من مرشديهم الأكاديميين، وإدارة القبول والتسجيل. كما لاحظت لجنة المراجعة كذلك أنَّ هناك نظامًا جديدًا لإدارة التعلُّم سوف تستفيد منه الجامعة في تشخيص الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا"، بعد 5 – 6 أسابيع من بدء دراستهم في المقررات الدراسية. ولجنة المراجعة مقتنعة بالدعم الأكاديمي الحالي المُقدَّم لمتابعة

الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا"، والتدخل عند الضرورة لمعالجة ذلك. وتوصي لجنة المراجعة بأن تسرع الجامعة في الاستفادة من برنامج إدارة التعلُّم؛ لتعزيز عملية تشخيص الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا".

13.3 تساعد بيئة التعلُّم في جامعة المملكة على توسيع خبرات تعلُّم الطلبة ومعارفهم، من خلال التعلُّم غير الرسمي. وعلى وجه التحديد، فإن لجنة المراجعة كانت مقتنعة بالأنشطة والأولوية المعطاة للمشاركة المجتمعية، وتنمية المهارات القابلة للنقل التي تنطوي عليها توصيفات المقررات الدراسية. ولجنة المراجعة تعتبر هذا الأمر من الممارسات الجيدة، ويجب الاستمرار فيه. كما كانت هناك أدلة واضحة على الاستعانة بمتحدثين من قطاع الصناعة للحضور للجامعة؛ لتعزيز خبرات تعلّم الطلبة. ومن خلال المقابلات، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المجلس الاستشاري ، والخريجين كانوا داعمين – بشكلٍ كاملٍ – وقد قدموا المقترحات بخصوص إقامة المزيد من الفعاليات غير الرسمية. وخلال المقابلات، عبَّر الطلبة عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الجامعة؛ لتعزيز التعلُّم غير الرسمي من خلال ورش العمل التوعوية المهنية المنتظمة، والزيارات العلمية للمواقع الرئيسة، وتمكينهم من المشاركة والحصول على الجوائز في المنافسات الوطنية. وقد أشار الطلبة إلى أنَّهم يتلقون تشجيعًا من قبل عمادة شئون الطلبة، ووحدة الإرشاد الوظيفي للمشاركة في أنشطة الخدمة الاجتماعية والعمل التطوعي. ولجنة المراجعة تُقدِّر بيئة التعلُّم المُقدَّمة لتعزيز خبرات التعلُّم غير الرسمي للطلبة.

14.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- هناك خطوط واضحة للمسئوليات والمحاسبة ضمن البُنى المرتبطة بإدارة برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.
- هناك إجراءات كافية للتوظيف، والاستبقاء، والترقية؛ لدعم تقديم برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.
- هناك سياسات وإجراءات، منفَّذة بصورة منظَّمة؛ لضمان أمن سجلات الطلبة، ودقة النتائج.
- هناك دعم مناسب مُقدَّم لطلبة برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية من قبل المكتبة، ومركز الرعاية الصحية، ومرافق تقنية المعلومات.
- البرنامج التعريفي منظَّم بصورة جيدة؛ لتعريف وتهيئة الطلبة الجدد والطلبة المنقولين.

15.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- القيام بعمل دراسة لسجل الطلبة الأكاديمي عند تقدمهم للالتحاق في الجامعة ومتابعة أدائهم الأكاديمي للاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تحسين عملية القبول واتخاذ القرارات المناسبة.
- الإسراع في الاستفادة من نظام إدارة التعلُّم؛ لتعزيز عملية تشخيص الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا".

16.3 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 مواصفات خريجي برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية منصوصٌ عليها ومحوَّلة إلى أهداف ومخرجات تعلّم مطلوبة للبرنامج. وتحتل هذه المواصفات مكانة بارزة في البرنامج، وتعزّز تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة. وقد عرَّفت الكلية 16 مواصفة للخريجين؛ لتعزيز معارف الطلبة ومهاراتهم؛ لكي يتمكنوا من المنافسة ومواجهة التحديات في مواقع العمل بنجاح. وأغلب هذه المواصفات يتمُّ تحصيلها في عدد من المقررات الدراسية. فعلى سبيل المثال، هناك أمثلة جيدة على العمل الجماعي في مقررات دراسية مثل: المحاسبة الإدارية (ACCT310)، والتدقيق (ACCT1413)، حيث لا تُدرَّس المعارف والمهارات في هذه المقررات فحسب، بل تُدرَّس فيها أيضًا المهارات العليا في التحليل، وتفسير التمويل في جوانب عملية مثل اتخاذ القرارات. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هناك مجموعة واسعة وطرق متنوعة للتقييم؛ لدعم تحقيق مواصفات الخريجين المنصوص عليها، والتي تعزز مواصفاتهم. وخلال المقابلات، أشار الخريجون وأرباب العمل إلى أن مواصفات الخريجين المطلوبة يتمُّ تطويرها بنجاح لدى خريجي البرنامج. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ مواصفات الخريجين منصوصٌ عليها بشكلٍ واضح، وتتوافق مع أهداف وغايات برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية، كما تتوافق مع أهداف مخرجات التعلُّم المطلوبة له.

2.4 يتم عمل مقايسة مرجعية لبرنامجُ البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية محليًّا، وإقليميًّا، وعالميًّا للتأكد من أن جودته ومعاييره الأكاديمية مشابهة للبرامج التي تقدمها جامعات أخرى. وتلاحظ لجنة المراجعة أن لدى المؤسسة أنشطة مقايسة مرجعية خارجية كرابطة تطوير كليات إدارة الأعمال الأمريكية، ووكالة ضمان الجودة في المملكة المتحدة. كما يذكر تقرير التقييم الذاتي أن نطاق المقايسة المرجعية الخارجية يغطي جوانب ذات صلة "بمواصفات الخريجين، ومتطلبات القبول، وأهداف البرنامج، ومخرجات التعلُّم المطلوبة منه، واستراتيجية التعليم والتعلُّم، وعملية وطرق التقييم، والمنهج الدراسي للبرنامج، والمفردات الدراسية للمقررات، وتدرج المقررات الدراسية، والأعباء الدراسية للطلبة، وإنجازاتهم". ولجنة المراجعة تُقرُّ أن فريق تقديم البرنامج قد عَرَفَ – بشكلٍ واضح – الهدفَ من المقايسة المرجعية، واختيار ما تتم مقارنته، ومع مَنْ تتمُّ، وكيفية إدارة هذه العملية، وكيفية الاستفادة من النتائج المترتبة عليها. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة

أمثلة على كيفية تطبيق المقايسة المرجعية في البرنامج؛ لتعزيز الطرق الكمية في محتوى مقرر إدارة الأعمال (QM204)، إلى جانب اتخاذ قرار بإدخال مقرر طرق البحث العلمي (RES301)، قبل شروع الطلبة في العمل على مشروعات تخرجهم. ولجنة المراجعة تُثمِّن الجهود التي تبذلها الكلية بخصوص المقايسة المرجعية لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية مع جامعات محلية، وإقليمية، وعالمية، وهيئات ضمان جودة احترافية. ولكن، ونظرًا لأن المقايسة المرجعية تتم بصورة غير رسمية، فإن هذه الأنشطة تتمُّ على مستوى سطحي، وتنحصر – بصورة رئيسة – في مطابقة بعض التخصصات في البرنامج، والموجودة على الموقع الإلكتروني. وتوصي لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بوضع إطار رسمي لأنشطة المقايسة المرجعية؛ لكي تحقق – بشكلٍ كامل – الأهدافَ الكامنة وراء القيام بهذه العملية.

3.4 لدى برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية سياسة وإجراءات واضحة وشفافة للتقييم والتغذية الراجعة، حيث تستند هذه السياسة والإجراءات إلى السياسية العامة لجامعة المملكة للتقييم والتغذية الراجعة. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن إجراءات التقييم قد تمَّ تصميمها بعناية؛ لتتوافق مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة جميع توصيفات المقررات الدراسية، والتي أكدت أن هناك تطابقًا مناسبًا بين الأدوات التقييمية، ومخرجات التعلُّم المطلوبة التي يُفْتَرَضُ أنْ تُقَيِّمَها هذه الأدوات. وقد أشار الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أن هناك طرقَ تقييم متنوعة تتمُّ الاستفادة منها كالامتحانات، ودراسات الحالة، والعروض الشفهية، والواجبات، والمناقشات الجماعية. وجميع هذه الطرق التقييمية تهدف إلى تغطية جوانب واسعة من مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وبوجه عام، فإنَّ لجنة المراجعة تلاحظ الجهود المبذولة للمطابقة بين تقييمات الطلبة ومخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتلك المطلوبة للبرنامج. ولجنة المراجعة مقتنعة أن طرق التقييم مناسبة لطبيعة ومستوى المقررات الدراسية لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية. وعلاوة على ذلك، فإن طرق التقييم تخضع للمراقبة والمراجعة من قبل عميد الكلية، وقسم ضمان الجودة، ومجلس القسم، ولجنة مراجعة وتطوير البرنامج. وتُعقد العديد من الاجتماعات لمناقشة هذه القضايا. وخلال المقابلات مع الطلبة، فقد عبَّروا عن رضاهم عن طرق التقييم هذه. ولجنة المراجعة تثمِّن أن طرق وإجراءات التقييم شفافة، ومنفَّذة بشكلٍ منظَّم، وتخضع للمراجعات المنتظمة.

4.4 لقد نفَّذت الكلية آليات مناسبة للتأكد من مواءمة أدوات التقييم المستخدمة مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والمعايير الأكاديمية. كما تُقاس مخرجات التعلُّم المطلوبة من خلال أعمال الطلبة وطرق التقييم المختلفة التي تشمل المشاركة الصفية (5%)، والواجبات ودراسات الحالة (10%)، والاختبارات القصيرة (20%)، وامتحان منتصف الفصل (25%)، والامتحان النهائي (40%). وقد تفحَّصت لجنة المراجعة جميع توصيفات المقررات الدراسية، ولاحظت أنَّها تتضمن الأدوات التقييمية المستخدمة إلى جانب مخرجات التعلُّم المطلوبة. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أنَّ جامعة المملكة تستعين بالمدققين الداخليين والممتحنين الخارجيين. كما يقدِّم المدققون الداخليون استمارة بتغذيتهم الراجعة لرئيس القسم قبل امتحانات منتصف الفصل والامتحانات النهائية، في حين يقدم الممتحِنون الخارجيون مثل هذه الاستمارة إلى رئيس القسم بعد الامتحان، حيث تتضمن تغذيتهم الراجعة بخصوص هذه الامتحانات. وخلال المقابلات مع الأساتذة، أشاروا إلى أن أحد أهداف هذه الآليات هو التأكد من أن تقييمات المقررات الدراسية مرتبطة بمخرجات التعلم المطلوبة لهذه المقررات؛ من أجل تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أن واجبات المقررات الدراسية، والاختبارات القصيرة يتم تدقيقها بشكلٍ غير رسمي داخل القسم. ولجنة المراجعة تُثمِّن أنَّ الآلية الحالية تضمن ملاءمة التقييمات مع مخرجات التعلُّم المطلوبة؛ من أجل تحقيق المعايير الأكاديمية لخريجي برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.

5.4 لدى كلية إدارة الأعمال نظامٌ للتدقيق الداخلي، وهو مُطبَّق على برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية. ويتم تدقيق أوراق أسئلة الامتحانات لامتحانات منتصف الفصل والامتحانات النهائية داخليًّا قبل إجراء هذه الامتحانات؛ وفقًا للإجراء الخاص بالتدقيق الداخلي. كما يتم القيام بالتدقيق الداخلي من قِبل منسق المقرر الدراسي (في حالة المجموعات المتعددة)، أو من قبل عضو هيئة التدريس في نفس التخصص، وأعضاء من لجنة الامتحانات في الكلية. كما تُقدَّم التغذية الراجعة إلى رئيس لجنة الامتحانات في الكلية، والذي يقوم بدوره بإبلاغ رئيس القسم بأي تغييرات/ تعديلات، إذا ما كانت مطلوبة. كما يُقدِّم تقرير التقييم الذاتي نبذةً شاملةً عن عملية التدقيق الداخلي على شكل مخطط توضيحي. وعلى المدقق الداخلي أن يتأكد من صلة أسئلة الامتحانات بمستوى المقرر، وتنظيم ورقة الامتحان، ومجموع الدرجات وتوزيعها، وسلامة اللغة، وملاءمة طرق التقييم لقياس مدى تحقق مخرجات التعلُّم المطلوبة. وعلى المدقق الداخلي كذلك أن يقوم بمراجعة عينة من أوراق الإجابات المصححة؛ تشمل الإجابات الممتازة، والجيدة جدًّا، والجيدة، والضعيفة؛ للتأكد من انسجام منح الدرجات التي منحها أعضاء هيئة تدريس المقرر

الدراسي مع إجابات الطلبة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن الأدوات التقييمية الأخرى، والمخصص لها 35% من الدرجة الكلية، لا تخضع للتقييم الداخلي. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن توسع الكلية نظامها الخاص بالتدقيق الداخلي؛ ليغطي جميع أنماط التقييم.

6.4 لدى جامعة المملكة إجراء خاص بالتدقيق الخارجي؛ تُنفذه لجنة الامتحانات في الكلية. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ نظام التدقيق الخارجي الحالي ينطوي على اختيار شخصيات أكاديمية محلية، أو إقليمية، أو عالمية؛ للقيام بدور المدققين الخارجيين وفقًا لمجال تخصصاتهم. وخلال الزيارة الميدانية، قابلت لجنة المراجعة عدد من المدققين الخارجيين، وقد كان واضحًا أنهم يشاركون بشكل فاعل في تقييم الامتحانات النهائية، والأجوبة النموذجية، وتصحيح عينات من اوراق إجابات الطلبة. ومع ذلك، فقد أشار المدققون الخارجيون إلى أن تغذيتهم الراجعة وتعليقاتهم لا تُؤخذُ على الدوام في الاعتبار. ولذلك فإنَّ لجنة المراجعة توصي بأن يضمن فريق تقديم البرنامج وجود متابعة كافية للتغذية الراجعة التي ترد من هؤلاء المدققين وتنفيذها. كما توصي لجنة المراجعة القسم بأن يحدد – بشكلٍ واضحٍ – المهامَ المناطةَ بالمدققين الخارجيين، ويعرِّفهم بالمطلوب منهم القيام به، وأن يبلغهم بالإطار الزمني المحدد لتعيينهم. وعلاوة على ذلك، فإنَّ لجنة المراجعة توصي بأن يقوم فريق البرنامج بتعزيز/ دعم دور المدققين الخارجيين؛ من أجل تغطية أنواعٍ أكثر من التقييمات.

7.4 خلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بمراجعة عينة من أعمال الطلبة التي خضعت للتصحيح في مقررات دراسية مختلفة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن أعمال الطلبة ذات مستوى مناسب ومنسجم مع مثيلاتها في برامج مشابهة. وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالرضا نحو مجموعة الأدوات التقييمية المستخدمة والتي تتوافق مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج والمقررات الدراسية. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن أعمال الطلبة يتم تقييمها في اجتماعات تُعقدُ لهذا الغرض، حيث يناقشون فيها أداء كل طالب على حدة، ومن ثم يقومون بتعبئة نموذج تقرير التقييم. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت في بعض الحالات أن تصحيح بعض الواجبات المنزلية كان متساهلاً للغاية، وأن مشروعات التخرج لم تكن تتضمن قائمة دقيقة بالمصادر، أو عمقًا في التحليل. وخلال المقابلات مع الأساتذة، فإنهم قد أوضحوا أنَّ الجامعة والكلية قد أدخلتا إجراءً جديدًا بخصوص تثبيت المصادر والمراجع؛ من أجل تحسين هذا الجانب. وعلاوة على ذلك، فقد أشار الأساتذة إلى أنهم يتبعون سياسة وإجراءات الجامعة الخاصة بالانتحال الأكاديمي، والتي تنص على أن يقوم الطلبة بتعبئة استمارة الانتحال عندما يقدمون واجباتهم. وخلال المقابلات، أكد الطلبة أن الأساتذة يستخدمون برنامج الكشف عن

الانتحال (Turn-it-in). وقد أكدت المقابلات مع الطلبة أيضًا أن أعضاء هيئة التدريس يقدِّمون للطلبة تغذية راجعة (تحريرية، أو شفهية، أو فردية)، عن الاختبارات القصيرة وامتحان منتصف الفصل، والواجبات المنزلية، والوظائف التي يتضمنها نموذج تقرير التقييم. ولجنة المراجعة تُثمِّن جهود أعضاء هيئة التدريس في تقديم تغذية راجعة بنَّاءة حول جميع أعمال الطلبة التي تخضع للتقييم.

8.4 لقد وضعت جامعة المملكة معيارًا؛ للتأكد من تحقيق الطلبة مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية وللبرنامج بنسبة 60% أو أكثر. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ هذا الإجراء لا يتوافق مع نظام منح الدرجات الخاص بالجامعة؛ نظرًا لأن هذا التحقق يقاس عادة بالحصول على الدرجة (ج) على الأقل، والتي تعادل 70%. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعديل هذا المعيار. وبعد الاطلاع على ملفات المقررات الدراسية، والمقابلات مع الأساتذة، تأكد الادعاء الوارد في تقرير التقييم الذاتي أن إنجازات الطلبة قد تباينت خلال السنوات الثلاث الماضية من سنة إلى أخرى. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنه "وخلال العام الأكاديمي 2010–2011، كان متوسط المعدل التراكمي للخريجين 3.20، ثم هبط إلى 2.94 و2.88 في العامين الأكاديميْن 2011–2012، و2012–2013 على التوالي، ولكنه عاد ليرتفع إلى معدل 3.48 في العام الأكاديمي 2013–2014"حيث ان ستة طلبة تخرجوا خلال هذا العام الاكاديمي. كما تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ هناك انحرافًا في متوسط إنجازات الطلبة، وتقترح أنْ تبحث الكلية – بشكلٍ أكثر – في السبب في حدوث ذلك. وكما وردت الإشارة سابقًا، فإنه يشارك كلٌّ من رئيس القسم، وعميد الكلية، ولجنة الامتحانات في عمليتيْ التدقيق الداخلي والخارجي. كما أنَّ هناك إجراءات منصوصٌ عليها – بشكلٍ واضحٍ – لتقييم مشروعات تخرج الطلبة، وهي مقتبسة من جامعات أخرى محلية؛ للتأكد من انسجامها مع إنجازات الخريجين في هذه الجامعات. ولجنة المراجعة تُثمِّن جهود الكلية في مراقبة نتائج التقييمات، وتوزيع الدرجات لتقييم إنجازات الخريجين.

9.4 يقدِّم تقرير التقييم الذاتي إحصائيات تفصيلية عن الطلبة المقبولين، وتقدمهم الدراسي، ومعدلات التخرج وطول فترة الدراسة منذ بداية طرح البرنامج في العام الأكاديمي 2006–2007، حتى العام الأكاديمي 2010–2011. ومع أنَّ عدد الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية كان قليلاً، فإنه تناقص تباعًا في السنوات الخمس الأخيرة (52 طالبًا في عام 2006، و50 طالبًا في عام 2007، و55 طالبًا في عام 2008، و8 طلاب في عام

2009، و20 طالبًا في عام 2010). كما أنَّ البرنامج حاليًا لا يقبل أي طلبة جدد. وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم الجامعة بالبحث عن طرق لاجتذاب طلبة جدد للالتحاق به.

10.4 لدى جامعة المملكة سياسةٌ مطبقةٌ للتدريب العملي؛ يسترشد بها برنامج التدريب العملي لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية. كما أنَّ الأدوارَ والمسئولياتِ الخاصة بكل من المشرف الأكاديمي والمشرف الصناعي مُعرَّفة ومنصوصٌ عليها بشكلٍ واضح. وكما وردت الإشارة من قبل، فإنه يتوجب على الطلبة إكمال 105 ساعة معتمدة؛ ليكون في وسعهم التسجيل في برنامج التدريب العملي. كما أنَّ هناك ست ساعات مخصصة لهذا البرنامج لمدة تمتد حتى ثمانية أسابيع. وقد كشفت المقابلات مع الطلبة والخريجين عن شعورهم بالرضا نحو برنامج التدريب العملي. وقد أشار بعضهم عن ارتياحهم نحو هذا البرنامج؛ كونه أتاح لهم ضمان فرصة عمل في المؤسسات التي تدربوا فيها. ولجنة المراجعة تُقدِّر الدعم المقدَّم للطلبة أثناء فترة التدريب العملي. وقد أوضح الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن الكلية تعمل جاهدة على بناء علاقات مع المؤسسات والهيئات المختلفة؛ لِتُبْقِيَ نَفْسَها على اطلاع بتوجُّهَات سوق العمل. وهذا بدوره يعزز معارف الطلبة ومهاراتهم القابلة للنقل، وزيادة فرصهم للحصول على عمل لدى هذه المؤسسات. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود إرشادات واضحة وشفافة منصوصٌ عليها فيما يتعلق بالتدريب العملي، وهي مُنفَّذة بشكلٍ جيد.

11.4 لدى جامعة المملكة وثائق حسنة الصياغة فيما يتعلق بالإجراء الخاص بمشروع التخرج. كما أنَّ إرشادات مشروع التخرج تغطي كافة الخطوات التي يقوم بها الطلبة بعد إكمال الـ 90 ساعة المعتمدة؛ ليكونوا قادرين على التسجيل في مشروع التخرج. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أدوار ومسئوليات الطلبة، والمشرف الأكاديمي، والممتحِن الداخلي والخارجي، ولجنة الأبحاث في الكلية. وينص إجراء مشروع التخرج على متطلبات التسجيل والتقييم الخاصة بالمشروع، كما تنقسم درجات تقييم المشروع إلى 80% للجزء التحريري، و20% للعرض الشفهي. وتمر جميع مشروعات التخرج عبر برنامج (Turn-it-in)؛ من أجل التأكد من خلوها من الانتحال الأكاديمي. كما توجد هناك استمارة "الإقرار بعدم الانتحال"، التي يتحتم على جميع الطلبة تقديمها لرئيس القسم قبل العرض الشفهي لمشروعاتهم. ويقوم اثنان من الممتحِنين، إضافة إلى المشرف الأكاديمي بتقييم مشروعات الطلبة. وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن مشرفي المشروعات يقدمون لهم دعمًا فاعلا ومنتظمًا (أسبوعيًّا). وإضافة إلى ذلك، فهناك ورشة توعوية عُقِدَت على مستوى الكلية؛ للتأكد من أنَّ الطلبةَ – الذين يبدؤون في العمل على

مشروعات تخرجهم – مُجَهَّزون بصورة جيدة. ومن التدخلات الأخيرة في هذا الجانب تدريب الطلبة على طرق البحث العلمي. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة عدد من مشروعات التخرج، ولاحظت أن مستوى هذه المشروعات – بوجه عام – مقبولٌ. ولكن، وكما أُشير سابقًا، ان بعض العينات المقدمة لم تتضمن قائمة دقيقة بالمصادر، أو عمقًا في التحليل. وخلال المقابلات، فقد كان واضحًا أنَّ القسم يعمل على معالجة هاتيْن القضيتيْن، كما ورد التوضيح هنا في هذا المؤشر. وخلال المقابلات، أكد الطلبةُ والخريجون على أنَّ الإرشادات العامة لمشروع التخرج كانت واضحةً، وشفافةً، ومنفَّذةً بشكلٍ جيد. وخلال المقابلات التي عقدتها لجنة المراجعة مع الطلبة، قد كان واضحًا أيضًا أنهم ينظرون – بكل التقدير – إلى تجربتهم في إكمال مشروعاتهم. كما أكدوا أنهم أثناء كتابة مشروعاتهم، كانت لديهم القدرةُ على الجمع بين المهارات التحليلية والمهارات القابلة للنقل. وعلاوة على ذلك، وخلال مقابلات لجنة المراجعة مع الخريجين عبَّروا عن تقديرهم للدعم الذي تلقوه من مشرفيهم؛ ابتداءً من وقت اختيار الموضوع حتى تقييمه وعرضه. ولجنة المراجعة تثمِّن أن هناك إرشادات واضحة وشفافة منصوصٌ عليها بخصوص مشروعات تخرج الطلبة، وأنها منفَّذة بشكلٍ جيد.

12.4 يتألف المجلس الاستشاري في الكلية من خبراء من قطاع الصناعة، وأرباب العمل، والخريجين، وعميد الكلية، ورؤساء الأقسام المختلفة وكبار أعضاء هيئة التدريس الذين يختارهم عميد الكلية لعضوية هذا المجلس. كما أنَّ هناك مجموعة جيدة ومتنوعة من الشركات المُمثَّلة فيه، وهو أمرٌ إيجابيٌّ بالنسبة إلى تشكيله. ويجتمع المجلس الاستشاري مرة واحدة في الفصل الدراسي، إلا أنَّ أعضاء المجلس قد اجتمعوا مرتين في العام الأكاديمي 2013–2014، وقد قدموا تغذيتهم الراجعة بخصوص الخطة التشغيلية، وخطة الأبحاث، والمنهج الدراسي إلى الكلية. وتتم بعد ذلك مناقشة تغذيتهم الراجعة في اجتماعات مجلس الكلية، ولجنة مراجعة ومراقبة المناهج الدراسية. وخلال الزيارة الميدانية، التقت لجنة المراجعة بأعضاء المجلس الاستشاري، وتأكدت من أن المجلس يؤدي دورًا مهمًّا في تطوير البرنامج، وتعزيز العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال. ولجنة المراجعة تُثمِّن دور المجلس الاستشاري في تحسين وتعزيز تقديم برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.

13.4 تقوم جامعة المملكة باستطلاعيْن سنوييْن؛ لقياس مستوى الرضا لدى خريجيها وأرباب عملهم. ويتم تحليل هذه الاستطلاعات لتقديم التغذية الراجعة حول جودة برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية، والمعايير الأكاديمية لخريجيه. وتؤكد نتائج تحليل الاستطلاعيْن الأخيريْن

على أنَّ الخريجين وأرباب العمل يشعرون بالرضا عن مستوى البرنامج ومحتواه. وتشير دراسة تقييم المنهج الدراسي – التي أعدَّها كلٌّ من فريق تقديم البرنامج وإدارة ضمان الجودة، وأجراها في إحدى الشركات الاستشارية – إلى تقييم إيجابي لجودة الخريجين، وتقدير عالٍ للخبرة التي يكتسبها الطلبة. وتضمنت استطلاعات الخريجين عن كيف ينظر الخريجون للمقررات الدراسية من حيث مساهمتها في إعدادهم لمواقع العمل. وتوصي لجنة المراجعة بأن يأخذ الأساتذة في الاعتبار هذه البيانات المهمة، أو أي مقترحات ترد من الأطراف ذات العلاقة عند مراجعة البرنامج. وخلال المقابلات مع أرباب العمل، فإنهم عبَّروا عن درجة عالية من الرضا نحو المعايير الاكاديمية لخريجي البرنامج. وإضافة إلى ذلك فقد عبَّر الخريجون عن رضاهم عما تعلموه في البرنامج، وقد أشاروا إلى أن الكلية كانت تستجيب لمقترحاتهم، ومن ثمَّ قامت بإنشاء إدارة الخريجين والإرشاد الوظيفي؛ لتكون لديها صلة مستدامة مع خريجيها. ولجنة المراجعة تُقدِّر جهود الكلية في الاستجابة لمقترحات الخريجين. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ لجنة المراجعة تُثمِّن المستوى العالي من الرضا لدى أرباب العمل والخريجين نحو البرنامج وتقديمه.

14.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين مُعرَّفة بوضوح ومتوافقة مع أهداف ومخرجات التعلُّم المطلوبة لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.
- الجهود التي تبذلها الكلية في إجراء المقايسة المرجعية لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية مع هيئات محلية، وإقليمية، وعالمية.
- طرق وإجراءات التقييم شفافة، ومُنفَّذة بشكل منظَّم، وتخضع لمراجعات منتظمة.
- التقييم يتوافق مع مخرجات التعلُّم المطلوبة؛ لتحقيق معايير الخريجين لبرنامج بكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.
- الجهود التي تبذلها الكلية في التأكد من أنَّ نتائج التقييمات، وتوزيع الدرجات خاضعة للتحقق الدقيق في تقييم إنجازات الخريجين.
- التعلُّم القائم على العمل مبنيٌّ بصورة جيدة، ويحظى بالاهتمام في البرنامج.
- جهود أعضاء هيئة التدريس في تقديم تغذية راجعة بنَّاءة لكافة أعمال الطلبة التي تخضع للتقييم.
- هناك إرشادات واضحة وشفافة لمشروعات تخرج الطلبة ومُنفَّذة بصورة حسنة.
- هناك إجراءات لمراقبة وضمان جودة مشروعات تخرج الطلبة.

- المشاركة الفاعلة للمجلس الاستشاري في الكلية في تحسين وتعزيز تقديم برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.
- المستوى العالي من الرضا لدى أرباب العمل والخريجين عن البرنامج وتقديمه.

15.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- وضع إطار رسمي لأنشطتها الخاصة بالمقايسة المرجعية؛ من أجل تحقيق أهداف القيام بهذه الأنشطة بشكلٍ كامل.
- توسيع نظام التدقيق الداخلي ليغطي جميع أنواع التقييم.
- تعزيز/ دعم دور المدققين الخارجيين؛ ليشمل المزيد من أنواع التقييمات، وأخذ التغذية الراجعة/ التعليقات التي يقدمونها في الاعتبار عند تعديل الامتحانات النهائية.
- تحديد الواجبات المناطة بالمدققين الخارجيين، وتعريفهم بالمطلوب منهم القيام به، وإبلاغهم بالفترة الزمنية المحددة لتعيينهم.
- تعديل النسبة المئوية الحالية المحددة بـ (60%)؛ للتأكد من إنجازات الطلبة.
- الأخذ في الاعتبار البيانات التي يتم جمعها من الأطراف ذات العلاقة عند مراجعة برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.

16.4 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 يتكون نظام إدارة جامعة المملكة من مجموعة من السياسات، والإجراءات، والضوابط المُعممة على مستوى الجامعة، والكليات، والأقسام. وجميع الأساتذة على معرفة بها، وينفِّذون التي تتعلق منها بواجباتهم. وتشمل أمثلة السياسات والإجراءات الموجودة سياسة الجامعة في التعليم والتعلُّم، والإجراء الخاص بالتعليم والتعلُّم، وإستراتيجيات الكلية الخاصة بالتعليم والتعلُّم، وسياسة أعمال الطلبة وتقييمها، والإجراء الخاص بالتقييم، والإجراء الخاص بالاعتراض والتظلم على التقييم، وسياسة المقايسة المرجعية، والإجراء الخاص بالمقايسة المرجعية، وسياسة الطلبة "المتعثرين أكاديميًّا"، والإجراء الخاص بالامتحانات. وخلال الزيارة الميدانية، قابلت لجنة المراجعة بعض الأساتذة والموظفين الإداريين، بمن فيهم ممثلون عن إدارة الاعتماد وضمان الجودة، والذين أكدوا أن هذه السياسات والإجراءات تخضع للمراجعة، وهي مطبَّقة، ومنقولة بشكلٍ جيد لجميع الأساتذة والطلبة. وقد أوضح الأساتذة الذين تمت مقابلتهم أنهم يشاركون بصورة جيدة في تطوير وتعديل هذه السياسات والإجراءات. ولجنة المراجعة تُثمِّن أنَّ موظفي جامعة المملكة على معرفة بهذه السياسات، ويشاركون في تعديل وتطوير التي تتعلق منها بواجباتهم.

2.5 يُدار برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية من قبل رئيس القسم. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أن البُنى الهيكلية التي تساند رئيس القسم في إدارة القسم تتكون من مجلس القسم، ولجنة مراجعة ومراقبة المناهج الدراسية في الكلية، ولجنة الامتحانات في الكلية، والمجلس الطلابي، ومنسقي المقررات الدراسية. وكما وردت الإشارة من قبل، فهناك العديد من التشكيلات الداخلية على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، والتي يُستعانُ بها لضمان تقديم البرنامج بصورة فاعلة وكل جهة مسئولة عن الدور المناط بها. وخلال مقابلات لجنة المراجعة مع الأساتذة والموظفين الإداريين، وأعضاء من إدارة الاعتماد وضمان الجودة، فقد كان واضحًا أنَّ لدى هؤلاء جميعًا فهمًا واضحًا لأدوارهم ومسئولياتهم؛ من أجل تعزيز برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن البرنامج يُدار بطريقة تنمُّ عن وجود قيادة فاعلة وتشعر بالمسئولية.

3.5 تنهض إدارة الاعتماد وضمان الجودة بكامل المسئولية في ضمان التزام البرنامج بمتطلبات نظام ضمان الجودة في جامعة المملكة. ويوضح تقرير التقييم الذاتي عددًا من الطرق التي يتأكد القسم من خلالها أنَّ نظام إدارة الجودة فيما يتعلق ببرامج جامعة المملكة يخضع للمراقبة والتقييم. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أنَّ الكلية قد طوّرت دليل ضمان الجودة في إدارة الأعمال؛ لتعزيز تقديم كافة العمليات الأكاديمية والإدارية. وكانت هناك أدلة واضحة خلال الزيارة الميدانية على أن الجامعة والكلية قد أظهرا اهتمامًا ملحوظًا بالأدوار الأساسية فيما يتعلق بضمان الجودة. والأمثلة على ذلك تشمل توصيف عمل مساعد رئيس الجامعة للاعتماد وضمان الجودة، ووثائق توصيفات عمل منسق إدارة الاعتماد وضمان الجودة، وتوصيف عمل الفني ذو الخبرة في هذه الإدارة. وعلاوة على ذلك، قامت لجنة المراجعة أيضًا بمراجعة اختصاصات ومحاضر اجتماعات لجان ضمان الجودة في الجامعة والكلية. وهذه الاختصاصات ومحاضر الاجتماعات قد أشارت إلى وجود التزام قوي نحو ضمان الجودة. كما تأكد هذا الالتزام من خلال أحد تقارير المدقق الخارجي، والذي أشار إلى الرغبة القوية للجامعة في إجراء المقايسة المرجعية لإجراءاتها. وفي الجوانب المتعلقة بمراقبة التقدم الدراسي للطلبة واستبقائهم وصولاً إلى مراجعة البرنامج، فقد نفَّذ فريق البرنامج سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بضمان الجودة بطريقة شفافة وفاعلة. وتتم عملية التحقق من التقييمات كلها من قبل رئيس القسم وعميد الكلية. ولجنة المراجعة تثمِّن أنَّ الجامعة قد قامت بتطوير نظام شامل لترتيبات إدارة الجودة، وهو مُنفَّذ بصورة مُنظَّمة.

4.5 وكما ورد سابقًا، تقوم إدارة الاعتماد وضمان الجودة في جامعة المملكة بكامل المسئولية لضمان وتحسين الجودة، والإشراف على ضمان وتحسين الجودة في الجامعة، وهي المسئولة عن عمليات ضمان الجودة ومراقبة التطوير المهني للموظفين. وقابلت لجنة المراجعة أعضاءً من إدارة الاعتماد وضمان الجودة، والذين أوضحوا خلال تلك المقابلات أن دورهم يتمثل في نشر ثقافة الجودة بين جميع الموظفين. وتلاحظ لجنة المراجعة إظهار الأساتذة مدى استفادتهم الكبيرة من ورش العمل التدريبية التي عقدت لهم في ضمان الجودة في الجوانب المتعلقة بتصميم المقررات الدراسية، وصياغة مخرجات التعلُّم المطلوبة، ومراجعة المقررات. وقد أشار الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أن جميع سياسات وإجراءات ضمان الجودة متاحة للاطلاع عليها على الإنترنت، وسهلٌ الوصول إليها. وخلال المقابلات، كان جميع الأساتذة والموظفين الإداريين على دراية كاملة بدورهم في ضمان جودة، وأظهر جميعهم فهمًا واضحًا لأنظمة

ضمان الجودة في جامعة المملكة. ولجنة المراجعة تُثمِّن التزام إدارة الاعتماد وضمان الجودة في نشر ثقافة الجودة بين الأساتذة، والموظفين الإداريين، وموظفي الدعم.

5.5 وضعت جامعة المملكة سياسة لطرح وتقديم البرامج الجديدة. وبموجب هذه السياسة، تمر مقترحات طرح وتقديم برامج جديدة عبر موافقات داخلية من قبل مجلس الجامعة، وموافقات خارجية من قبل مجلس التعليم العالي. وتبدأ الموافقات الداخلية بمقترح اللجنة المؤقتة لطرح وتقديم البرامج الجديدة، ثمَّ يُقدَّم المقترح بعدها إلى مجلس الكلية، ومن ثم إلى مجلس الجامعة؛ للحصول على موافقته. وما أن تتم الموافقة على المقترح، يتم تقديمه إلى مجلس التعليم العالي؛ للحصول على ترخيصه. وتلاحظ لجنة المراجعة أنه لم يتم تقديم برامج جديدة مؤخرًا. ولجنة المراجعة تُثمِّن الإجراء الذي وضعته جامعة المملكة؛ لغرض طرح وتقديم البرامج الجديدة والموافقة عليها.

6.5 ذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ لدى جامعة المملكة نوعيْن من المراجعات الداخلية لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية؛ يتمُّ النوع الأول منها سنويًّا، في حين يتم النوع الثاني بصورة دورية كل خمس سنوات. وفي نهاية الفصل الدراسي، تتم مراجعة كل مقرر من قبل الطلبة وعضو هيئة تدريس المقرر. وتتم المراجعة السنوية من قبل القسم؛ مدعومة من إدارة الاعتماد وضمان الجودة، والتي تحتفظ بسجلات لجميع البرامج التي خضعت للمراجعة، كما تحتفظ بنتائج هذه المراجعات. ويقدم تقرير التقييم الذاتي شرحًا تفصيليًّا لعملية المراجعة، إضافة إلى ثلاثة مخططات توضيحية. ومن خلال هذه المخططات، كان واضحًا كيف تُتَّخذُ قرارات مراجعة البرامج، مع تحديد أدوار واضحة مرسومة لرئيس القسم، ولجنة مراجعة ومراقبة المناهج الدراسية في الكلية. وتلاحظ لجنة المراجعة فيما يتعلق بالمراجعات الداخلية للبرامج، أنَّ لدى الجامعة والكلية بُنىً هيكليةً جديدةً للقيام بمراجعات رئيسة، وأخرى ثانوية للمناهج الدراسية. وتشمل المراجعة الداخلية للبرنامج مجموعة من الأطراف ذات العلاقة كالخريجين وأرباب العمل، والأساتذة والطلبة. وقد قابلت لجنة المراجعة عددًا من الطلبة والخريجين، والذين أكدوا أنهم قد أُتيحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم حول جوانب مختلفة ذات صلة بجودة تقديم البرنامج. وخلال المقابلات، أشار الأساتذة إلى أنَّ هناك عددًا من المقاييس الأساسية التي تؤثر على عملية المراجعة وتشمل: مراجعة النظراء، ملفات الأساتذة، استطلاعات الخروج، المقايسات المرجعية، والمشاركة في الأبحاث ومشاركة المجتمع. ولجنة المراجعة مقتنعة بالترتيبات الخاصة بالمراجعة السنوية الداخلية للبرامج.

7.5 لجنة مراجعة ومراقبة المناهج الدراسية في الكلية هي المسئولة عن مراجعة برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات. وخلال المقابلات، أشار الأساتذة إلى أنَّ المراجعة الدورية الأخيرة قد أُجريت في عام 2013، استعدادًا لهذه المراجعة الخارجية في عام 2014. وتبدأ عملية المراجعة الدورية بقيام لجنة مراجعة ومراقبة المناهج الدراسية في الكلية بتحصيل التغذية الراجعة من الأساتذة، والطلبة، وأرباب العمل، والخريجين في كل دفعة؛ للتأكد من حداثة برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية، ومدى صِلته بحاجات سوق العمل المحلية والإقليمية، وأن مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج تتوافق مع النصوص المعبرة عن رؤية ورسالة الكلية. ولجنة المراجعة تقدِّر الترتيبات الحالية للمراجعة الدورية للبرنامج.

8.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة المملكة تجري أنواعًا متعددة من الاستطلاعات لتحصيل التغذية الراجعة من الطلبة، والخريجين، وأرباب العمل. وقد قدِّمت أدلة أثناء الزيارة الميدانية على عينات من هذه الاستطلاعات (استطلاعات تقييم المقررات الدراسية، استطلاعات رضا الطلبة، واستطلاعات الخروج من البرنامج، واستطلاعات الخريجين، واستطلاعات أرباب العمل). وقد أشارت المقابلات مع الطلبة والخريجين إلى أن فريق البرنامج كان يأخذ مقترحاتهم في الاعتبار. وتشمل الأمثلة على ذلك تقديم المزيد من الدعم في طرق البحث العلمي فيما يتعلق بمشروع التخرج، وتعزيز برنامج التدريب العملي، وزيادة استخدام دراسات الحالة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن إدارة الاعتماد وضمان الجودة تمارس دورًا نشطًا في التأكد من أن خطط التحسين مُتَّبِعَةٌ ومُنفَّذةٌ بصورة معمقة، مع الاهتمام المطلوب بوجهات نظر الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالبرنامج. ويتم تحقيق ذلك مع لجنة مراجعة ومراقبة المناهج الدراسية، كما يتم توثيق القرارات التي يتم التوصل إليها. ولجنة المراجعة مقتنعة بجهود الكلية في إجراء أنواع مختلفة من الاستطلاعات. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي جامعة المملكة بأن تعزز استطلاعاتها من خلال الاستجابة لها في الوقت المحدد، وإبلاغ الأطراف ذات العلاقة بنتائج هذه الاستطلاعات.

9.5 هناك إدارة في جامعة المملكة تشرف على تطوير الأساتذة والموظفين الإداريين مهنيًّا، وتقيِّم البرامج التدريبية التي تقدمها الجامعة. كما أنَّ هناك العديد من السياسات والإجراءات المطبقة؛ لتعزيز حاجات تطوير الأساتذة. فعلى سبيل المثال، يغطي إجراء تطوير وتدريب الأساتذة

القضايا ذات الصلة بتقديم الدعم المالي لحضور المؤتمرات، ومنحهم إجازات تفرغ لتعزيز مؤهلاتهم العلمية. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ إدارة تطوير الأساتذة تضمن أن تكون خطة التطوير المستمر مطبقة على كلٍّ من الأساتذة والموظفين الإداريين. إن حضور المؤتمرات وورش العمل والمشاركة في حلقات التطوير المهني هو أمر على قدر عالٍ من الأهمية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس. وخلال المقابلات، أكد الأساتذة أنهم قد استفادوا من برنامج تطوير الأساتذة. ولجنة المراجعة تقرُّ أن جامعة المملكة تحرص على إشراك موظفيها الإداريين في ورش العمل، متى كانت تلك الورش ذات صلة بواجباتهم الوظيفية.

10.5 يعتمد برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية على الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة في جمع واستطلاع آرائهم حول احتياجات سوق العمل المحلية. ولدى أعضاء المجلس الاستشاري في الكلية خبرات طويلة فيما يتعلق بحاجات سوق العمل في البحرين. ولجنة المراجعة تلاحظ جهود الكلية بهذا الخصوص. إلا أنه لم تقدَّمْ للجنة المراجعة أدلةٌ على أن هناك طرقًا رسمية منظَّمة ومستخدمة لتقييم حاجات سوق العمل. وتوصي لجنة المراجعة بأن تطوِّر الكلية آليةً رسميةً للإحاطة بحاجات سوق العمل؛ لإثراء تصميم البرنامج وتقديمه.

11.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- الأساتذة على دراية بجميع السياسات والإجراءات، ويشاركون في تعديل وتطوير التي تتعلق منها بواجباتهم.
- يُدار برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية بطريقة تنمُّ عن وجود قيادة فاعلة لديها شعور بالمسئولية.
- هناك نظام شامل لترتيبات إدارة الجودة مُطبَّقٌ ومُنفَّذٌ بصورة منظَّمة.
- إدارة الاعتماد وضمان الجودة ملتزمة نحو نشر ثقافة الجودة بين الأساتذة والموظفين الإداريين، وموظفي الدعم.
- هناك إجراءات واضحة مُطبَّقة؛ لتطوير برامج جديدة والموافقة عليها.
- هناك ترتيبات واضحة للمراجعة الدورية لبرنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية.

- الكلية ملتزمة نحو تطوير برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية؛ من أجل تعزيز مساهمته في الاقتصاد المحلي، والإقليمي، والعالمي.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعزيز إجرائها الخاص بالاستطلاعات من خلال تحصيل، وتحليل استطلاعات الأطراف ذات العلاقة بصورة منتظمة، والاستجابة لها من خلال ابلاغ هذه الأطراف بالخطوات المتخذة للتعامل مع توصياتهم.

13.5 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في الادارة المالية والمصرفية **الذي تطرحه كلية إدارة الأعمال بجامعة المملكة جدير بالثقة.**